إليك **قراءة تحليلية لمسار الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي (2019-2024)**، مبنية على السياق السياسي، والاجتماعي، والدستوري:

**1. مقدمة**

شهدت الجزائر في فبراير 2019 انطلاق **الحراك الشعبي**، وهو حركة احتجاجية سلمية واسعة طالبت بتغيير النظام السياسي الجاثم منذ عقود. أجبر الحراك السلطة على **تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** وفتح الباب أمام وعود بـ"إصلاحات سياسية عميقة". لكن بعد خمس سنوات، ما زالت التساؤلات مطروحة حول **حقيقة الإصلاح**، ومدى **نجاعته وصدقه**، وهل أسفر عن **تحول ديمقراطي حقيقي**، أم مجرد **تجديد شكلي للنظام القائم**.

**2. أهم محاور الإصلاحات السياسية المعلنة بعد الحراك**

**أ. التعديل الدستوري 2020**

* تم إجراء استفتاء دستوري في نوفمبر 2020.
* أبرز التعديلات:
	+ **تحديد عدد الولايات الرئاسية باثنتين**.
	+ **إدراج الحراك في الديباجة** كحدث تاريخي.
	+ إدراج مواد حول **الشفافية، استقلالية القضاء، حرية الصحافة**.
	+ السماح للجيش بالمشاركة في عمليات خارجية تحت غطاء دستوري.

**تحليل:** رغم طابعه الرمزي، قاطع معظم الجزائريين الاستفتاء، بنسبة امتناع فاقت 75%، ما أفقده شرعية شعبية واسعة. كما اعتُبر التعديل **محدودًا في تغيير طبيعة السلطة الرئاسية المركزية**.

**ب. قانون الانتخابات الجديد (2021)**

* تم تبني نظام **القوائم المفتوحة بدل المغلقة**.
* إلغاء نظام الحصص الحزبية التقليدية.
* فرض **نسبة مشاركة للنساء والشباب**.
* شروط صارمة على الترشح.

**تحليل:** هذه التغييرات هدفت ظاهريًا لتعزيز **الشفافية** وفتح المجال أمام المستقلين، لكنها في الواقع أدت إلى **تفتيت المشهد السياسي** وتهميش الأحزاب التقليدية المعارضة، دون أن تسفر عن ولادة نخب سياسية جديدة قوية أو قادرة على تمثيل مطالب الحراك.

**ج. تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية (2021)**

* جرت في مناخ **ضعيف المشاركة الشعبية**.
* نسبة مشاركة أقل من 30%.
* بروز وجوه جديدة لكن **دون قاعدة شعبية قوية**.

**تحليل:** الانتخابات لم تمثّل "قطيعة" مع ممارسات الماضي، إذ استمر **ضعف ثقة المواطنين**، وغابت **ديناميكية التغيير الجذري** الذي طالب به الحراك.

**3. تقييم مسار الإصلاحات**

**✔️ إيجابيات نسبية:**

* تحييد بعض رموز النظام السابق (سجن مسؤولين).
* انفتاح جزئي على الشباب والمجتمع المدني.
* خطاب رسمي يتحدث عن "الجزائر الجديدة".

**❌ نقاط الضعف والمآخذ:**

* **الطابع الأحادي للإصلاحات**: غابت عنه المقاربة التشاركية الحقيقية.
* **استمرار هيمنة السلطة التنفيذية** على باقي السلطات.
* **قمع الحريات**: اعتقال نشطاء الحراك، تقييد الإعلام المستقل.
* **تدجين الأحزاب والمجتمع المدني** بدل تمكينه.
* غياب **آليات مراقبة مستقلة** للإصلاح.

**4. العلاقة بين النظام والحراك**

* بعد فترة من "الاحتواء"، تحوّل موقف النظام إلى **القمع والتجريم** تجاه الحراك.
* تم شيطنة الحراك إعلاميًا وربطه بأجندات أجنبية.
* **فقد الحراك زخمه تدريجيًا** نتيجة التعب، القمع، غياب القيادة الموحدة.

**5. الخلاصة: هل الإصلاح كان حقيقياً؟**

رغم **الخطاب الإصلاحي الرسمي**، فإن الإصلاحات بعد الحراك في الجزائر:

* كانت في **الغالب شكلية وانتقائية**.
* لم تغير **الطبيعة المركزية والسلطوية للنظام**.
* لم تفتح الباب أمام **انتقال ديمقراطي فعلي**.
* اقتصرت على **تكيّف النظام مع الأزمة** بدل التجاوب مع جوهر مطالب الشعب.

**✅ توصيات لمستقبل إصلاحي حقيقي:**

1. فتح **حوار وطني شامل** بمشاركة كل الأطراف.

- الواقع السياسي والانتخابي للمناضلة في حركة مجتمع السلم الجزائرية بعد قانون 2021

إليك تحليلًا محسنًا للواقع السياسي والانتخابي لمناضلات في **حركة مجتمع السلم (MSP)** بعد تطبيق قانون الانتخابات الجزائري الجديد لعام **2021**:

**🔍 أولًا – السياق التشريعي الجديد (مارس 2021)**

* ألغى القانون العضوي **03‑12/2012** الذي حدّد حصة مقدارها ثلث المقاعد للنساء (نظام الكوتا).
* استُعيض عنه بمبدأ **المناصفة** في قوائم الترشيح ونظام **القائمة المفتوحة**، ما منح المرأة حضورًا تشريعيًّا، لكن قلّص فرص وصولهن فعليًّا إلى البرلمان [ASJP+9العربي الجديد+9journals.openedition.org+9](https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D8%9F?utm_source=chatgpt.com).
* أُدخلت ضوابط أخرى (عتبة 5 % وشرط تصويت تفضيلي) تهدف لتقوية القوائم وتحسين التمثيل [العربي الجديد](https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D8%9F?utm_source=chatgpt.com).

**📉 ثانيًا – نتائج 2021 وتأثيرها على المرأة**

* انخفض تمثيل النساء من:
	+ **31 %** (146 مقعدًا عام 2012) و**26 %** عام 2017
	+ إلى ما يقارب **8 %** فقط (34 مقعدًا من أصل 407) عام 2021 [caus.org.lb+7washingtoninstitute.org+7العربي الجديد+7](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almrat-walsyast-fy-aljzayr-khtwt-llamam-wathntan-aly-alkhlf?utm_source=chatgpt.com)[arab-reform.net+6العربي الجديد+6journals.openedition.org+6](https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D8%9F?utm_source=chatgpt.com).
* رغم عدد المترشحات الكبير (5744 إمرأة)، كانت حصيلة النجاح ضئيلة بسبب القوائم المفتوحة والتفضيل النسبي لصالح المرشحين الذكور أو الأقوى سياسيًا [washingtoninstitute.org+1العربي الجديد+1](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almrat-walsyast-fy-aljzayr-khtwt-llamam-wathntan-aly-alkhlf?utm_source=chatgpt.com).

**🕌 ثالثًا – الوضع داخل حركة مجتمع السلم (MSP)**

* حقّقت MSP زيادة في مقاعدها من 33 إلى 64 مقعدًا، لكنها لم تحقق استفادة ملموسة من النساء ضمن هذه المقاعد [washingtoninstitute.org+2العربي الجديد+2الجزيرة نت+2](https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D8%9F?utm_source=chatgpt.com).
* أكدت القيادية **لويزة مالك** (نائبة سابقة بالـ MSP) أن تراجع نسبة النساء يعود إلى:
	+ **رفض الذكوريّة المجتمعية** ونقص الوعي بدور المرأة السياسي
	+ غياب الإرادة الحزبية لتشجيع المترشحات وأساسيات توظيفهن بعد الفوز [journals.openedition.org+5jinhaagency.com+5journals.openedition.org+5](https://jinhaagency.com/ar/alsyast/alrfd-aldhkwry-wra-traj-hzwz-alnsa-fy-alm-alsyast-23289?utm_source=chatgpt.com).
* بالرغم من اشتراط القانون للمناصفة، إلا أن النساء غالبًا ما وضعن في مراكز ضعيفة على القوائم أو جنّبتهنّ مواقع مضمونة النتائج .

**🧭 رابعًا – التحديات المقيمة للمناضلات في MSP**

1. **التغييب داخل القوائم**
	* وضع النساء في مراكز خلفية ضمن القوائم المفتوحة يحول دون وصولهنّ للنصاب المطلوب بالرغم من المناصفة [journals.openedition.org+1jinhaagency.com+1](https://journals.openedition.org/insaniyat/24839?lang=ar&utm_source=chatgpt.com).
2. **ثقافة الحزب والمجتمع**
	* غياب برامج تأطير فعليّ للنساء من قبل MSP بعد الترشح، إضافة إلى رفض تقاليدية للقيادة النسائية [journals.openedition.org+15jinhaagency.com+15الجزيرة نت+15](https://jinhaagency.com/ar/alsyast/alrfd-aldhkwry-wra-traj-hzwz-alnsa-fy-alm-alsyast-23289?utm_source=chatgpt.com).
3. **غياب دعم ما بعد الفوز**
	* عدم تقديم دعم ملموس أو تأهيل للمترشحات المنتخبات من MSP، مما جعل التأثير السياسي للنساء محدودًا داخل المجلس الوطني المحلي [Al Jazeera Centre for Studies](https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2024-10/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%AA%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf?utm_source=chatgpt.com).

**🌟 خامسًا – ماذا بعد؟ توصيات ممكنة**

* 🚀 **تعديل ترغيمي داخل القوانين الحزبية للحركة**، لضمان تمكين النساء فعليًّا ضمن القوائم (مثل وضعهن في مواقع انتخابية مضمونة النتائج).
* 📚 **برامج تكوينية وتنمية قيادية** للمناضلات، لرفع قدراتهن ومقاومة الرفض الذكوري القائم.
* 🗣️ **حملات رفع الوعي المجتمعي والسياسي**، لتأكيد وجاهة القيادة النسائية وتجاوز الصور النمطية.
* 🤝 **متابعة ما بعد الانتخاب** لضمان أنهنّ ينخرطن في منتديات صنع القرار ويؤثرن على السياسات، لا يتركنّ كأرقام ضمن القائمة.

**✅ خلاصة**

* القانون الانتخابي الجديد (2021) لجّأ إلى المناصفة، لكنه قلّص الوصول الفعلي للمرأة مقارنة بالكوتا السابقة.
* مناضلات حركة مجتمع السلمّ تأثرن بهذا التراجع، حيث صار معظم النساء ضمن الحركة خارج الدائر الانتخابي الحقيقي.
* يتطلب الأمر تدخلًا حزبيًا ومجتمعيًا لتخليص المرأة من إطار "الرمز الانتخابي" وتحويلها إلى فاعل سياسي مستقل داخل الحركة والمجتمع.

مكانة المراة في السياسات العمومية الجزائرية **ChatGPT a dit :**

إليك عرضًا تحليليًا مفصلًا حول **مكانة المرأة في السياسات العمومية الجزائرية**، مع تنظيمه وفقًا للمقاييس الأكاديمية والسياسية:

**🟢 مكانة المرأة في السياسات العمومية الجزائرية**

**✅ 1. الإطار المفاهيمي**

* **السياسات العمومية**: هي مجموع البرامج، والتوجهات، والإجراءات التي تعتمدها الدولة لمعالجة قضايا المجتمع وتحقيق التنمية.
* **مكانة المرأة**: تشير إلى مستوى مشاركة المرأة في إعداد وتنفيذ هذه السياسات، واستفادتها منها، وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار.

**✅ 2. الإطار الدستوري والتشريعي**

* **الدستور الجزائري**، خاصة في تعديلاته (2016 و2020)، أكد على مبادئ:
	+ المساواة بين الجنسين (المادة 37).
	+ حماية المرأة من العنف (المادة 40).
	+ ترقية المشاركة السياسية للمرأة، رغم إلغاء الكوتا في دستور 2020.
* **قانون الأسرة** (1984، معدل في 2005): رغم بعض الإصلاحات، ما يزال يُتهم بإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية داخل الأسرة.
* **قانون العقوبات**: يجرّم العنف ضد المرأة ويعاقب عليه (خاصة تعديلات 2015).

**✅ 3. تمثيل المرأة في هياكل الدولة**

**◾ في البرلمان والمجالس المنتخبة:**

* شهدت المرأة ارتفاعًا في التمثيل بعد إدراج نظام الكوتا في 2012.
* بعد إلغاء الكوتا في 2021، تراجع عدد النساء في البرلمان، ما يطرح تساؤلات حول فعالية "التمثيل الطوعي".

**◾ في الحكومة:**

* عدد الوزيرات محدود مقارنة بعدد الوزراء.
* لم تتولَّ النساء إلى اليوم مناصب سيادية كالداخلية أو الدفاع.

**◾ في الإدارة العمومية:**

* تشكل النساء نسبة هامة في الوظيفة العمومية (خصوصًا التعليم والصحة)، لكن تمثيلهن في مناصب القرار التنفيذي ضعيف.

**✅ 4. البرامج والسياسات الموجهة للمرأة**

**◾ برامج تمكين اقتصادي:**

* دعم المرأة المقاولة عبر أجهزة مثل:
	+ *الأناد* (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية).
	+ *الكناك* (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).
* قروض صغيرة، وتكوينات في التسيير والابتكار.

**◾ سياسات الحماية الاجتماعية:**

* مساعدات خاصة للأرامل والمطلقات.
* تعويضات عن الولادة والأمومة.

**◾ برامج محو الأمية والتعليم:**

* حملات وطنية موجهة للنساء الريفيات.
* تشجيع تمدرس الفتيات، خاصة في الجنوب والهضاب العليا.

**✅ 5. التحديات التي تواجهها السياسات العمومية في تعزيز مكانة المرأة**

| **التحدي** | **التفسير** |
| --- | --- |
| ضعف التنسيق بين المؤسسات | تشتت البرامج بين وزارات ومؤسسات مختلفة |
| نقص الميزانية المخصصة لبرامج المرأة | تمويل غير كافٍ للبرامج النوعية |
| مقاومة ذهنية ثقافية تقليدية | استمرار النظرة الذكورية لأدوار المرأة |
| غياب آليات تقييم ومتابعة | ضعف الرقابة على تطبيق السياسات وتقييم أثرها |

**✅ 6. ملاحظات نقدية**

* السياسات العمومية الجزائرية تُظهر نية واضحة في دعم المرأة، لكن **الفجوة بين التشريع والتطبيق** ما تزال قائمة.
* **غياب التمثيل الفعلي للنساء في صياغة السياسات** يؤدي إلى تبني سياسات غير منصفة أو غير فعالة أحيانًا.
* **المقاربات القطاعية** (تعليم، صحة، شؤون دينية...) تفتقد لرؤية مندمجة تضع المرأة في قلب التخطيط التنموي الوطني.

**✅ 7. توصيات استراتيجية**

1. **إعادة تفعيل الكوتا** على أساس تمييز إيجابي مرحلي.
2. **إشراك المرأة في تصميم السياسات، وليس فقط تنفيذها**.
3. **تبني مقاربة النوع الاجتماعي (gender mainstreaming)** في كل برامج الدولة.
4. **تعزيز التكوين السياسي والقيادي للمرأة**.
5. **مراجعة التشريعات التي تُقيد حقوق المرأة داخل الأسرة**.

**✅ 8. خاتمة**

رغم المكتسبات التي حققتها المرأة الجزائرية في العقود الأخيرة، تبقى **السياسات العمومية بحاجة إلى نقلة نوعية** تجعل من قضايا المرأة **أولوية استراتيجية** لا مجرد عنصر تزييني. إن المساواة الحقيقية لا تُقاس بعدد المناصب أو القوانين فقط، بل بمدى **تحول الذهنيات وفاعلية المشاركة النسوية في التنمية الوطنية**.

**موقع قانون الانتخابات ضمن الديناميكية الإصلاحية السياسية في الجزائر**

يُعد قانون الانتخابات أحد المحاور الجوهرية في مسار الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر، خاصة بعد حراك 22 فيفري 2019، الذي أفرز مطالب شعبية واسعة بإحداث تغييرات عميقة في منظومة الحكم، وتعزيز الشفافية والديمقراطية.

**1. المرتكزات السياسية للإصلاح**

في أعقاب الحراك، تعهدت السلطة السياسية بإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة من خلال سلسلة من الإصلاحات، من بينها:

* تعديل الدستور (دستور 2020)، الذي أكد على مبدأ التداول على السلطة وتعزيز الحريات.
* مراجعة المنظومة القانونية الناظمة للعملية الانتخابية.
* تفعيل آليات الرقابة والنزاهة الانتخابية من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات (ANIE).

**2. مضامين قانون الانتخابات الجديد (2021)**

جاء القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات ليدشن مرحلة جديدة، وارتكز على:

* **تكريس مبدأ الشفافية والنزاهة** في العملية الانتخابية.
* **إلغاء نمط الاقتراع على القائمة المغلقة** وتعويضه بالقائمة المفتوحة، ما أتاح للناخب حرية أكبر في الاختيار.
* **تشديد شروط الترشح**، لا سيما فيما يتعلق بالمال الفاسد وارتباط المرشحين بالبيئة الاجتماعية.
* **تعزيز دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات**، التي أصبحت مسؤولة عن كل مراحل العملية الانتخابية بدل وزارة الداخلية.

**3. دور القانون في تجديد الطبقة السياسية**

من خلال اعتماد القوائم المفتوحة، وفرض شروط صارمة على الترشح، ساهم القانون في:

* تقليص هيمنة الأحزاب التقليدية.
* إتاحة الفرصة لمترشحين جدد، لا سيما من فئة الشباب والجامعيين.
* فسح المجال أمام المجتمع المدني والمستقلين للولوج إلى المجالس المنتخبة.

**4. الإشكاليات والانتقادات**

رغم ما حمله القانون من آليات جديدة، إلا أنه وُوجه بعدة انتقادات:

* صعوبة تطبيق القوائم المفتوحة في بيئة سياسية غير ناضجة انتخابيًا.
* بقاء الأحزاب الضعيفة تنظيمياً دون تأطير فعال للمواطنين.
* استمرار العزوف الانتخابي، ما يدل على أن الإصلاحات القانونية وحدها غير كافية لاسترجاع الثقة.

**5. الخلاصة:**

يقع قانون الانتخابات في صلب الديناميكية الإصلاحية السياسية في الجزائر، إذ يعكس توجهًا نحو تجديد المؤسسات، وتعزيز الشفافية، ومحاربة الفساد السياسي. لكنه يظل جزءًا من منظومة إصلاحية أوسع تتطلب مرافقة ثقافية، ومناخًا ديمقراطيًا حقيقيًا، وإرادة سياسية تضمن فعالية هذه الإصلاحات على أرض الواقع.